


Distr.: General
12 March 2015
Arabic
Original: French

# رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، ليو جيي المؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، يشرفني أن أبلغكم أن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وبوروندي. وقد وافق أعضاء المجلس على ولاية البعثة الواردة في مرفق هذه الرسالة.

وسأشترك في قيادة البعثة مع السفير إسماعيل غسبار مارتنز. وستنضم إلينا السفيرة سامنثا باور لقيادة البعثة عند توجهها إلى بوروندي.

وبعد مشاورات أجريت مع أعضاء المجلس، تقرر أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السيد بيتر إيليتشيف (الاتحاد الروسي)

السفيرة دينا قعوار (الأردن)

السفير خوان مانويل غونزاليز دي ليناريس بالو (إسبانيا)

السفير إسماعيل أبراو غسبار مارتنز (أنغولا)

السفير محمد زين شريف (تشاد)

السفير كارلوس أولغوين سيغاروا (شيلي)

السيد زاو يونغ (الصين)

السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا)

السفير رافايل داريو راميريز كارينيو (فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))








السفيرة ريموندا مورموكايتي (ليتوانيا)

السيدة ستي حجار عدنان (ماليزيا)

السفير بيتر ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير عثمان ساركي (نيجيريا)

السفير جيم ماكلي (نيوزيلندا)

السفيرة سامنثا باور (الولايات المتحدة الأمريكية)

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن

(توقيع) فرانسوا **دولاتر**
رئيس مجلس الأمن

## المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

# بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي وبوروندي

## الاختصاصات

### جمهورية أفريقيا الوسطى

١ - الإشارة إلى أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان في إقليمها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتشديد على أن أي حل مستدام للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يتولى زمامه البلد بنفسه.

٢ - الإشادة ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى لما قامت به من عمل لإرساء الأساس اللازم لتحسين الحالة الأمنية توطئة ودعما لنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - الإعراب عن بالغ القلق من أن الجماعات المسلحة لا تزال تزعزع استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وتشكل تهديدا دائما للسلام والأمن والاستقرار في البلد، والإعراب كذلك عن القلق إزاء عمليات الاختطاف والهجمات التي استهدفت مؤخرا العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان.

٤ - تكرار مناشدة جميع الأطراف والأطراف صاحبة المصلحة، ولا سيما قيادات جماعة تحالف سيليكا السابق وجماعة المتصدين لحملة السواطير، وسائر الجماعات المسلحة، وقف جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وإلقاء أسلحتها بلا رجعة وتسريح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها والشروع في السير على طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد الذي قد يفضي إلى تحقيق المصالحة والسلام الدائمين.

٥ - تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق وبقيادة مدنية ومبدأ عودة المشردين داخليا واللاجئين عودة آمنة وكريمة ومستدامة.

٦ - الإشادة بالجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية للاطلاع على آراء المواطنين المحليين قبل انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية عن طريق إيفاد الوزراء والمسؤولين الحكوميين إلى مختلف أرجاء جمهورية أفريقيا الوسطى والترحيب بعقد منتدى بانغي باعتباره خطوة هامة لإجراء حوار سياسي شامل وإطلاق عملية للمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني.

٧ - تكرار دعوة السلطات الانتقالية إلى التعجيل بعملية الانتقال وإلى اتخاذ إجراءات محددة، مع ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة ومتكافئة، من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع تسمح بمشاركة المشردين داخليا ولاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى مشاركة كاملة وفعالة ومتكافئة، في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠١٥؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، بما يشمل جرائم العنف الجنسي والجنساني؛ ووضع وتنفيذ استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة بناء مؤسسات فعالة للدولة، بسبل منها إصلاح قطاع الأمن.

٨ - تعزيز ضرورة تنفيذ عملية شاملة وفعالة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولإعادة الأجانب منهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، بمن فيهم النساء والأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالقوات والجماعات المسلحة، مع مراعاة ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

٩ - التشديد على الدور الهام الذي تضطلع به قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) في إعادة إحلال الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشجيع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء عملية إصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتضمينها إجراءات الفرز المناسبة من أجل إعداد جيش مهني وتمثيلي ومتوازن، بسبل من بينها اعتماد تدابير لاستيعاب عناصر الجماعات المسلحة التي تستوفي معايير الاختيار الصارمة وبناء قدرات قوات الأمن للتصدي للعنف الجنسي والجنساني وإعادة تدريب جزء من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - الترحيب في هذا الصدد بقرار الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة عسكرية استشارية لمدة سنة واحدة مقرها في بانغي (بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى)، بناء على طلب السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، للمساهمة في تزويد هذه السلطات بمشورة الخبراء بشأن إصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتشديد على أهمية التوزيع الواضح للمهام والتنسيق الوثيق بين القوات أو البعثات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أهمية الدور القيادي الذي يعود في هذا الصدد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - تقييم نشر العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والأعمال الأولية التي قامت بها البعثة تنفيذا لولايتها؛ وإنشاء فرقة عمل بانغي؛ وإعادة تشكيل البعثة عقب أحداث العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - حث بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تعجيل نشر قدراتها من المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، بما يشمل مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين لشؤون حماية المرأة، في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تبلغ البعثة قدراتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن وتتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية في كامل الإقليم الوطني.

١٣ - تقييم الحالة الأمنية وقدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تكثيف جهودها لتنفيذ ولايتها، وبخاصة حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛ ومنع جميع اشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والإبلاغ عنها؛ ودعم تنفيذ عملية الانتقال، ولا سيما عملية المصالحة والعملية الانتخابية، مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنية؛ ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم العدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن، وفقا للمهام ذات الأولوية المحددة في الفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤).

١٤ - تقييم محنة الفئات الضعيفة من السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الموجودون في الجيوب في بانغي وفي جميع أنحاء البلد.

١٥ - حث البلدان التي ساهمت في بعثة الدعم الدولية السابقة بقوات وأفراد شرطة تم نقلهم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تعجيل شراء ونشر الجزء المتبقي من المعدات الإضافية المملوكة للوحدات.

١٦ - الإهابة بجميع الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى تقديم مساهمات مالية عاجلة لدعم عملية الحوار والمصالحة الوطنية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن إعادة تفعيل سلاسل الآليات القضائية والجنائية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

١٧ - الإهابة كذلك بجميع الشركاء الوطنيين توفير الدعم للعملية الانتخابية على سبيل الاستعجال، بسبل منها تمويل صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المتعدد المانحين للانتخابات.

١٨ - الإعراب عن بالغ القلق إزاء الخطر الذي يهدد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعن تكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها وإزاء استعمال هذه الأسلحة ضد المدنيين المتضررين من النزاع المسلح، والإشارة في هذا الصدد إلى ما لمساهمة حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن من أهمية في مكافحة نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بطرق غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي منطقتها، وفي دعم أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن.

١٩ - التأكيد على الحاجة الماسة والضرورة الملحة لإنهاء الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، إلى العدالة، وفي هذا الصدد تأكيد ضرورة أن تعزز آليات المساءلة الوطنية وتنفذ دون إبطاء مذكرة التفاهم بشأن التدابير المؤقتة العاجلة المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ التي تنص، على وجه الخصوص، على إنشاء محكمة جنائية وطنية خاصة تتولى التحقيق في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى وملاحقة الجناة.

٢٠ - الترحيب بالتعاون الجاري بين السلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية التي فتحت تحقيقا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بعد الطلب التي تقدمت به السلطات الوطنية بشأن جرائم يزعم ارتكابها منذ عام ٢٠١٢.

٢١ - تبادل الآراء مع أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم النساء المحليات والمنظمات النسائية المحلية في الميدان، وفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣).

٢٢ - الإعراب عن القلق إذ أن تجارة الموارد الطبيعية واستغلالها وتهريبها بطرق غير قانونية، بما في ذلك الذهب والماس، والصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها لا تزال تهدد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - ملاحظة الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون.

٢٤ - الإهابة بالسلطات الانتقالية مواصلة بذل جهودها الرامية إلى إعادة إحلال الإدارة المالية العامة السليمة والشفافة، تمشيا مع توصيات بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت بانغي مؤخرا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ولا سيما التوصيات التي تدعو على وجه الخصوص إلى تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما إيرادات الجمارك، مع الاحترام الكامل لأفضل الممارسات المالية بغية تغطية النفقات المتعلقة بسير عمل الدولة؛ وتنفيذ خطط الإنعاش المبكر؛ وإنعاش الاقتصاد.

٢٥ - الإعراب عن التقدير لعملية الوساطة الدولية التي يقودها الرئيس دينيس نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والتي يشارك فيها السيد سومايلو بوبيه مايغا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والسيد عبد الله باثيلي، بالنيابة عن الأمم المتحدة، إلى جانب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصفته مقررا، وذلك بالنظر إلى انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية والانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة والانخراط البناء للمنطقة في هذا الصدد.

**الاتحاد الأفريقي**

٢٦ - تدعيم الشراكة وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تبادل الآراء بشأن القضايا التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٣.

٢٧ - تبادل الآراء وبحث طرائق تعزيز آليات الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وتدعيمها.

٢٨ - تبادل الآراء بشأن الأوضاع التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى جدول أعمال يتفق عليه كلا المجلسين.

**بوروندي**

٢٩ - الإحاطة علما بالتقدم الهام الذي أحرزته بوروندي منذ اعتماد اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، لا سيما في إعادة إحلال الأمن والاستقرار في البلد، والترحيب بمساهمة بوروندي ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في الصومال وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٠ - التأكيد على الحاجة الماسة إلى أن تكون العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥ حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة وسلمية، مع كفالة المشاركة الفعالة للنساء كمراقبات وناخبات ومرشحات ووسيطات، بغية ضمان عدم عكس مسار ما أحرز من تقدم هام.

٣١ - تشجيع حكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فضلا عن جميع الأطراف صاحبة المصلحة في العملية الانتخابية، بما في ذلك المعارضة، على مواصلة تنفيذ مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية وخريطة الطريق صوب إجراء الانتخابات وبذل المزيد من الجهود لكفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية وتحسين الحوار بين جميع الجهات الفاعلة السياسية بغية كفالة إيجاد بيئة مؤاتية تتسم بالحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥.

٣٢ - التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، وتشجيع المعارضة أيضا على القيام بدورها ومواصلة المشاركة في جميع مراحل العملية الانتخابية واستخدام الوسائل السلمية والديمقراطية لمعالجة أي منازعات انتخابية.

٣٣ - الإشارة إلى أن مجلس الأمن يولي اهتماما مستمرا للعملية الانتخابية في بوروندي والإشارة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي التي تتمثل في متابعة العملية الانتخابية وإعداد تقارير عنها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وفقا للقرار ٢١٣٧، والإهابة بحكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة كفالة التعاون الوثيق مع البعثة في هذا الصدد.

٣٤ - تقييم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد والدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التعبير والرأي وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وبالتهديدات المستمرة ضد الصحفيين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم العاملون في مجال حقوق الإنسان، وبالتقارير التي تفيد عن ممارسة التخويف والمضايقة والعنف السياسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٣٥ - الإعراب عن القلق إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب ودعوة حكومة بوروندي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة إجراء تحقيق جدي في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة.

٣٦ - التأكيد على الأهمية القصوى لمكافحة الفقر والتشديد على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام والتنمية الطويلة

الأجل في بوروندي، ودعوة حكومة بوروندي والشركاء الدوليين والوطنيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادلة الواردة في البيان المشترك الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بوجمبورا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع الترحيب بالعمل المتواصل لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

٣٧ - تكرار دعوة فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكلة له إلى تكثيف الأنشطة التي تضطلع بها والتشديد على ضرورة التصدي للآثار المترتبة على مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على النحو المحدد في الخطة الانتقالية المشتركة الانتقالية، لا سيما في مجالات الحوار السياسي والتيسير الرفيع المستوى والدعوة وحقوق الإنسان. وكفالة أن تكون الوظائف المتعلقة بشؤون المرأة والسلام والأمن ومجمل الجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج مدرجة ضمن مهام فريق الأمم المتحدة القطري ومزودة بما يوفره من موارد على النحو الواجب وأن تشكل جزءا من الحوار السياسي الجاري مع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي.

---